

فهذا النص يعتبر تجارياً كل الأعمال المرتبطة بالأعمال التجارية وكل ما يباشره التاجر من أعمال متعلقة بتجارته. وقرينة تجارية الأعمال التي يجريها التاجر بمناسبة تجارته قرينة بسيطة وتبعاً لذلك يحق للتاجر أن يثبت أن العمل منبث الصلة بتجارته، فالشركة التجارية أعمالها كلها تجارية على أساس أن الشخص الاعتباري له حياة واحدة هي الحياة التجارية خلا للتاجر الفرد الذي تكون له حياة مدنية إلى جانب حياته التجارية. بحيث تعلق أهميته على أهمية أي عنصر آخر، أما إذا كانت العمليات منفصلاً للصعوبة أمام القاضي هي الوسيلة التي يتمكن بها من تحديد ما . المقصود بالأعمال المختلطة : العمل تجارياً بالنسبة لطرفيه، كما هو الحال في العقد الذي شاه تاجر التجزئة سلعة من تاجر الجملة . هنا العقد تجاري بالنسبة أن كلا منهما يشتري البضاعة بقصد بيعها . ولكن الغالب أن و أعمال تجارياً بالنسبة لطرف ومدنا بالنسبة للطرف الآخر، كما هو الحال ربيع التاجر للمستهلك، وقد يكون العمل مختلطاً على الرغم من أن طرفيه من التجار. زينين التنويه إلى أن وصف العمل بأنه مدني إذا لم يكن تجارياً فيه قدر من ، وهو ما نبهت إليه محكمة التمييز في حكم هام لها حين قضت بأن من في قضاء هذه المحكمة – أن النص في المادة 12 من قانون التجارة إذا كان العقد تجارياً بالنسبة إلى أحد العاقدين دون الآخر سرت أحكام جارية على التزامات العاقد الآخر الناشئة من هذا العقد، ما لم يوجد مي بغير ذلك لا يستفاد منه انحسار نطاق تطبيق قانون التجارة عن قانون التجارة على نص يقضي بغير ذلك النظام القانوني للأعمال المختلطة الم يشأ قانون التجارة الكويتي الأخذ بنظام قانوني مزدوج مؤداه تطبيق القواعد التجارية على الطرف الذي يعتبر العمل تجارياً بالنسبة له، وتطبيق القواعد المدنية على الطرف الذي يعتبر العمل مدني بالنسبة له، بل أراد توحيد النظام القانوني للأعمال المختلطة بحيث تخضع لأحكام قانون التجارة بالنسبة إلى طرفيها . شروط اكتساب صفة التاجر عرفت المادة 13 / 1 تجاري التاجر بأنه «كل من اشتغل باسمه في معاملات تربية وهو حائز للأهلية الواجبة واتخذ هذه المعاملات حرف له. أن تكون مزاولة الأعمال التجارية على سبيل الاحتراف. وهناك أعمال تجارية مزاولتها لا تصلح مهنة، كما هو الحال بالنسبة لاعتقاد شخص سحب كمبيالات أو ضماناتها، أوردت المادة 13 / 2 تجاري استثناء حين نصت على أن كل شركة ولو كانت تزاوّل أعمالاً غير تجارية تعتبر تاجراً . والمقصود بمباشرة الأعمال التجارية لحساب الشخص ذاته أن يكون مستقلاً عن غيره يتحمل نتائج تصرفاته بحيث يكون الكسب له والخسارة عليه . بيد أن البعض يرى أنه ينبغي الاعتراف بصفة التاجر لمن يحترف شط غير مشروع، وذلك حماية للغير الذين يتعاملون معه) . مع ذلك، ويكتسب صفة التاجر بكل ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية، حيث ليس له أن يستفيد من خطئه. أشكال الشركات يعرف قانون الشركات الكويتي رقم (1) لسنة 2016 سبعة أشكال من الشركات وهي : شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم الاسية وشركة المساهمة العامة والمقفلة) والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد . وخلافاً لبعض القوانين العربية، لم يحدد القانون الكويتي ما إذا كانت هذه الشركات المذكورة على سبيل الحصر أم أنها مذكورة على سبيل المثال . ونحن معه أن هذه الشركات مذكورة على سبيل الحصر، ويترتب على ذلك أن كل شركة لا تتخذ أحد الأشكال الآتية الذكر تكون باطلة بطلاناً مطلقاً . ويقسم الفقهاء الشركات التجارية السابقة إلى مجموعتين، وبحسب مسؤوليتهم القانونية تجاه الشركة والغير، فيقسم فريق من الفقهاء الشركات إلى «شركات أشخاص» و«شركات أموال»، هذا وسنقدم نبذة موجزة عن هذه الشركات على أن نعود لدراساتها تفصيلياً فيما بعد. المبحث الأول: شركات الأشخاص (شركات الحصر) الأشخاص (شركات التضامن وشركة التوصية البسيطة وعلى الاعتبار الشخصي وعلى الثقة فيما تقوم هذه الشركات على الاعتبار الشخصي و بين الشركاء، نظراً لأنها تؤسس في الغالب بين عدد قليل من الأب بينهم علاقات قرى أو صداقة أو معرفة، لذلك لا يجوز لأي ش عن حصته لأجنبي إلا بموافقة باقي الشركاء ما لم ينص في عقد خلاف ذلك ، كما أن الشركة تنقضي إذا توفي أحد الشركاء أو صدر بالحجز عليه أو بشهر إفلاسه، شركة التضامن : شركات الأشخاص هي من الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي وتتكون أساساً من عدد قليل تربطهم صلة معينة كصلة القرابة، أو الصداقة، أو المعرفة، ونظراً لأهمية الاعتبار الشخصي في هذا النوع من الشركات فإن الشركة في الأصل تنحل بوفاة أحد الشركاء أو بفقدان أهليته أو بانسحابه. تعرفها المادة (33) من قانون الشركات بأنها «شركة تؤلف بين شخصين أو أكثر وتعمل تحت عنوان معين، ويكون الشركاء فيها مسئولين بصفة شخصية وعلى وجه التضامن عن التزامات الشركة في جميع أموالهم ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك شركة المحاصة : وهي شركة تجارية تنعقد بين شخصين أو أكثر يمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير، بحيث تكون الشركة مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء على أنه يجوز إثبات الشركة بين الشركاء بجميع طرق الإثبات. وهي تتكون من طرفين وبغرض قضاء حاجات مشتركة. شركات الأموال هي أبسط أنواع الشركات المساهمة التي يمتلكها أشخاص، ويشارك كل منهم بنصيب في رأس المال . ويمكن للشريك بيع نصيبه في الشركة، شركة المساهمة العامة وتتميز

شركة المساهمة العامة بكثير من الخصائص التي تميزها عن الشركات الأخرى، يجيز المشرع لشركة المساهمة العامة، اللجوء للاكتتاب العام بطرح أسهم رأس المال إلى الجمهور لها بقيمتها الاسمية، وبذلك يتكون خلافا لشركات الأشخاص يقسم رأس مال هذه الشركات إلى أسهم ذات قيمة اسمية قليلة بحد أدنى مائة فلس للسهم في القانون الكويتي. أو استعمالها كمخازن أو معارض تجارية، إلى غير ذلك من الاستعمالات. أو حقوق الملكية الأدبية أو الفنية. المشاركة الكويتية في تأسيس الشركة ابتليت بسيطرة الاستعمار كثير من الدول، وجعل مثل هذه الأنشطة حكرا على المواطنين، سواء كان هؤلاء هم الدولة أو مؤسساتها العامة أو أفرادا . ويمكن فرض مشاركة الوطنيين في تأسيس جميع الشركات، مع إعطائهم نسبة أكبر من رأس مالها. انمي الكويت. يجب كتابة عقد الشركة في محرر رسمي، لذلك لا يكفي الاتفاق الشفهي بين الشركاء لانعقاد عقد الشركة، ولا الاتفاق المكتوب في سند عرفي، في وزارة العدل عقدها للقيد في السجل التجاري ولا للعلائية، أي أنها لا تتعامل - أي أنها لا تتعامل مع الجمهور فالمشرع أصبح يتطلب توافر شروط خاصة لقيام الشركة، جزاء عدم شهر الشركة فالجزء على عدم قيدها في السجل التجاري هو عدم الاعتراف لها بالشخصية القانونية). ولكن رغم نص المشرع على بطلان الشركة في عدة أحوال، الشركة الفعلية (الواقعية) آثار البطلان وفقا للقواعد العامة المقررة في بطلان العقود، وذلك إعمالا للأثر سواء كان هذا البطلان مطلقا أو نسبيا. ولكن أحكام القواعد العامة لا تطبق على بطلان عقد الشركة، وذلك لأن الشركة عندما تبدأ نشاطها تدخل في علاقات قانونية مع الجمهور (الغير)، فهي قد تشتري أو تبيع أو تؤجر أو تستأجر أو تقرض أو تستقرض، فليس من العدل التضييق بكل هذه العلاقات والمراكز القانونية، وذلك تمييزا هذا وقد أشارت إلى شركة الواقع المادة 29 من قانون الشركات و بقولها: (De Jure Company) لها عن الشركة الصحيحة «إذا قضي ببطلان عقد الشركة اعتبرت الشركة شركة واقع العقد في تصفيتها وتسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض، وتتبع شروط العقد في تصفيتها وتسوية ولا يترتب على بطلان عقد الشركة بطلان تصرفات الشركاء لم تكن تلك التصرفات السابقة على تاريخ صدور حكمه باطلة لسبب آخر». إذا تعامل الغير مع شركة باطلة، كما ذكرنا سالفا ، فلا يجوز يمثل الشركة أن يتمسك بالبطلان في مواجهة الغير. وإن كان يجوز للغير أن الشركة ليتخلص من التزاماته قبلها، ورود به أو طلب البطلان با حسبا تقتضيه مصلحته. قيام الشركة واكتسابها الشخصية الاعتبارية يعترف المشرع الكويتي للشركات التجارية الاعتبارية أو القانونية (المعنوية المستقلة أو المنفصلة عن أشخاص الشركاء أو المساهمين المكونين لها و مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة بعد ظهور شركات التوصية في ما في القرون الوسطى. اما قبل ذلك فلم يكن هذا المفهوم معروفا، إذ كانت الشركة مجرد عقد بين شخصين أو أكثر دون أن يكون لها أي استقلال عن الشركاء المكونين لها، وكانت ذمتها هي ذمة الشركاء، ومن ثم فإن الشركاء كانوا مسؤولين عن جميع ديون الشركة والتزاماتها . بداية اكتساب الشركة للشخصية القانونية فتكتسب شركات التضامن والتوصية بنوعها والشركة ذات حدود هذه الشخصية بعد إتمام قيدها في السجل التجاري. أما شركة المساهمة المقفلة فتكتسب الشخصية المعنوية بعد الشهر إذ «لا تثبت ركة المساهمة المقفلة شخصية اعتبارية، حكم التصرفات القانونية التي تبرم لمصلحة الشركة قبل اكتسابها الشخصية القانونية يحدث كثيرا أن يقوم الشركاء أو المؤسسون بإجراء بعض التصرفات القانونية الحساب الشركة قبل اكتسابها الشخصية المعنوية، وطبع بعض الإعلانات أو اف باسم الشركة. كما تنص المادة (35) من القانون ذاته على ايان عنوان الشركة من أسماء جميع الشركاء، وتبرز أهمية تحديد موطن الشركة عند رفع دعوى منها أو - تحديد موطن الشركة لإعلانها في هذا الموطن. كما يتم إعلان الشركات الأجنبية رفع دعوى منها أو عليها، وعلى ضوء جنسية الشركة يمكن التطبيق عند إثارة مسألة صحة يجب أن يكون لها جنسية تميزها عن جنسية الشركة يمكن تحديد القانون الواجب انارة مسألة صحة تأسيس الشركة، وأهليتها، وانقضائها، وحدود مديرتها أو مجلس إدارتها . باعتبارها أحد رعاياها. كما تقوم توفير الدعم اللازم لشركاتها لتمكينها من منافسة الشركات الأجنبية في السوق الوطنية وفي الأسواق الدولية. لذلك تنص المادة 23 من قانون الشركات على أن كل شركة تؤسس في دولة الكويت تكون كويتية الجنسية، لأن القانون لا يسمح لهذه الشركات أن تمارس أي نشاط تجاري في البلاد إلا من خلال وكيل كويتي. جنسية الشركة وعلى ضوء جنسه وأهليتها، باعتبارها أحد رعاياها. لذلك تنص المادة 23 من قانون الشركات على أن كل شركة تؤسس في دولة الكويت تكون كويتية الجنسية، ويجب عليها شركة التي تؤسس في الكويت أن تتخذ لها موطنها لأن الشركة التي لا تؤسس في الكويت تخضع في دون دولة أجنبية، في الدول الحديثة. تحول الشركة من شكل إلى شكل آخر تقديم نظم المشرع الكويتي أحكام تحول الشركات في الفصل الأول من الباب الثاني عشر من قانون الشركات. فمثلا قد يختار بعض المستثمرين تأسيس شركة تضامن أو توصية بسيطة في بداية خبراتهم التجارية، وأن من الأسلم لهم في الحالتين اختيار شكل شركة ذات مسئولية محدودة أو شركة مساهمة مقفلة، لذلك أجاز لهم المشرع الكويتي في

المواد (250-254) من قانون الشركات تحويل تلك الشركة إلى الشكل المطلوب. شروط التحول وإجراءاته: يكون التحول بقرار يصدر طبقا للأحكام والأجراها الشركة، ويشترط القانون الصحة تحويل الشركة من آخر أن تتوافر الشروط المذكورة أدناه وأن تراعي الإجراءات التالية 1- أن يكون قد مضى على قيدها في السجل التجاري سنتان . ويهدف هذا الشرط إلى تقييد طلبات التحول التي تقدمها إدارة الشركة بقيد الجدية والمشروعية، لكي تمارس دورها في الرقابة على الوضع المالي للسرا الراغبة في التحول إلى شكل آخر، يجب أن توافق الجمعية العامة غير العادية للشركاء وذلك طبقا للأحكام والإجراءات عقد الشركة ونظامها الأساسي). موافقة هيئة حاملي السندات أو الصكوك على التحول الريق إصدار سندات تبعا لما تقتضيه مصلحته وحفاظا لحقوقه قبل الشركة المراد تحول والشركاء فيها، يجوز للشريك الذي يعترض على قرار تحول الشركة الانسحاب ويتم الوفاء بقيمة الحصص أو الأسهم بحد السحلية الواردة بتقرير التقويم المنصوص عليه بالمادة (250)» قدم إلى الشركة خلال ستين ومصلحة الشريك وهذا حكم عادل يراد به التوفيق بين مصلحة المساهمين الراغبين في تحول الشركة إلى شكل اخر المساهم الذي يرى أن قرار التحول المتخذ من غالبية يتعارض مع مصلحته الخاصة، الآثار القانونية الناشئة عن أعمال المصفي إذا لم يكف صافي أموال الشركة للوفاء بحصص الشركاء يخصم من حصص الشركاء وفقا للنسبة المتفق عليها في توزيع الخسائر. تهدف التصفية إلى إنهاء الآثار الناشئة عن العمليات التي قامت الطالبة بديونهم إلى ما بعد تصفية الشركة وتوزيع أموالها بين الشركاء، كما يجوز لهم الرجوع على الشركاء المتضامنين في جميع أموالهم باعتبارهم مسؤولين عن ديون الشركة والتزاماتها، والرجوع على باقي الشركاء أو المساهمين الذين لم يقوموا بتقديم قيمة حصصهم (أو أسهمهم) كلها أو بعضها في رأس مال الشركة. شركة التضامن ويقع باطلا و اتفاق على خلاف ذلك». وهذا التعريف يبرز بوضوح بعض الخصائص الرئيسية التي تقوم عليها هذه الشركة، وهي: أن الشركة تعمل تحت عنوان معين يضم أسماء بعض الشركاء أو جميعهم، ويضاف إلى هذا أن الشركة تقوم على الاعتبار الشخصي. وفقا لنص المادة الآتفة الذكر، يعتبر كل شريك في شركة التضامن مسؤولا مسؤولية شخصية عن ديون الشركة والتزاماتها في جميع أمواله الحاضرة والمستقبل، لذلك يستطيع دائن الشركة مطالبة بالوفاء بما له من ديون في ذمة الشركة، أي يطالبها بالدفع. والتزام الشريك بدفع ديون الشركة يقوم على أساس قانوني. شركات تقوم غالبا على تجميع الأموال من الجمهور، الأشخاص المساهمين فيها، من أجل القيام بمشروعات تجارية أو مالية كبيرة. يتكون رأس مال شركة المساهمة العامة عن طريق كتاب العام، الشركة المساهمة يتعذر على المساهمين في الشركة المساهمة تولي الإدارة المباشرة للش نظرا لكثرة أعدادهم، وهذا كله لا يتوفر غالبا في معظم المساهمين. ومن هذا النص يتبين أنه يجب أن يذكر عقد الشركة كيفية مجلس الإدارة وتحديد عدد أعضائه بما لا يقل عن خمس أعضاء. انقضاء العضوية في مجلس الإدارة وأسبابه تنقضي العضوية العضو في مجلس الإدارة بانتهاء المدة المقررة كما ذكرنا ثلاث سنوات، وتنقضي العضوية إذا توفر حجر عليه لجنون أو عته أو سفه أو لغير ذلك من الأسباب. مراقب (مراقبو) حسابات الشركة من الناحية النظرية، هي الجهاز الأعلى المختص بمراقبة إدارة الشركة، ولكنها لا تستطيع أن تراقب الإدارة بسبب كثرة المساهمين، وقلة اهتماماتهم بشؤون الشركة. ولذلك تكون مسؤوليته عقدية قبل الشركة ومساهميها إذا ما أخل بواجباته في مراجعة حسابات الشركة ومراقبتها . الشركة ذات المسؤولية المحدودة تعتبر هذه الشركة من الشركات واسعة الانتشار في الكويت نظرا لأنها تعطى للمستثمر الحق في تحديد مسؤوليته عن ديون الشركة والتزاماتها، ومن ثم تتيح له فرصة تجنب أمواله غير المستثمرة في الشركة مخاطر الخسارة والمسؤولية، وذلك لأن مسؤولية كل شريك فيها تكون محدودة بمقدار ماله من نصيب أو حصص في رأس المال". يحظر القانون على الشركة ذ. م. م تولي أعمال التأمين أو المصارف أو استثمار الأموال لحساب الغير بوجه عام. وهذا حظر يتعلق بالنظام العام وجزاء مخالفته البطلان المطلق للتصرف". مدير الشركة ذ. م. تعيين المدير وإقالته واستقالته تنص المادة 103 من قانون الشركات على أن «يتولى إدارة الشركة مدير أو أكثر من بين الشركاء» أو من غيرهم يعين في عقد الشركة، وإذا لم يعين عقد الشركة المديرين عينتهم الجمعية العامة العادية للشركاء